Al-Dirasat Al-Islamiyyah (Islamabad) 40:3 (2005)

أنماط الوحدة التركيبية في العربية

محمد عبد العزيز عبد الدايم

يختلف تحديد الوحدات التركيبية في اللغة حسب نوع التحليل المستخدم، فبينما يُركِّز أخذ أنماط التحليل اللغوي على الوحدات الصغرى التي تتمثل في الكلمات في التراث اللغوي العربي، يُركِّز النمط الآخ ر من التحليل اللغوي ـ إضافة إلى رصده للوحدات الصغرى ـ على جميع الوحدات التركيبية الأخرى كالوحدات التي تكون بين الجملة وبين الوحدات الصغرى.

وتتمثل هذه الوحدات التركيبية، التي تسمّى بمكوّنات الجملة[١] وبالوحدات النحوية، في "أي كيان يعالجه البحث"[٢] من "كلمات وجمل ومورفيمات ومركبات وعبارات"[٣]. ويعنى ذلك أنها تختلف فيما بينها حجما، ومن حيث قبول بعضها للاندراج تحت بعض[٤]. كما يعني ذلك اقتصارها على الوحدات الدلالية دون الوحدات الصوتية التي لا تحمل دلالة[٥].

ويقوم هذا البحث على رصد مختلف الوحدات التركيبية للجملة العربية وخاصة الوحدات التي تقع بين الجملة والكلمة والضمائم التي هي أدنى من الكلمة وذات دلالة كالعلامات الصرفية نوعا وعددا ونحوها، إذ لم تحظ ببحوث جامعة لها تغطي جوانبها المختلفة.

ويعني ذلك أن هذا البحث يسهم في تحديد طبيعة التركيب اللغوي للجملة العربية من خلال بيان الوحدات التركيبية للجملة العربية. ولا تخفى الأهمية الخاصة التي تمثلها طبيعة

1- Wells, Rulon S. 1947, **"*Immediate constituents*",** Language 23, p. 84.
2- Crystal, David (1985 [1987]) ***A Dictionary of Linguistics and phonetics*,** Oxford; Basil Blackwell Ltd, p. 321.
3- Lyons, John (1968) ***Introduction to Theoretical Linguistics*,** Cambridge: Cambridge University Press, p. 170.
4- Robins, R. H. (1981) ***General Linguistics: An Introductory Survey*,** UK: Longman Group Ltd., p. 283.
5- Ducrot, Oswald (1979) "***Nonsignificative units" & "Significative Units"*,** Encyclopedic Dictionary of The Sciences of Language, by Ducrot & Todorov, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 169-76 & 199-302.

© Dr Muhammad Hamidullah Library, IIU, Islamabad. http://iri.iiu.edu.pk/

التركيب، وخاصة جهة "تجميع الكلمات في مكوّنات تركيبية"(٦). حيث يقوم على طبيعة التركيب اللغوي اختيار منهج التحليل المناسب لهذه اللغة، إذ يسير التحليل عكس اتجاه التركيب بأن نبدأ بفك آخر شيء تم تركيبه، وننتهي في تحليلنا بأول ما تم تركيبه. ويمكن مراجعة ارتباط التحليل بالتركيب من مراجعة نمطي التحليل اللغوي المشهورين.

لقد عرفت الوحدات التركيبية نوعين عريضين لتحليلها، هما:

تحليل المكوّن النهائي Ultimate Constituent Analysis، أو التحليل الخطي أو السلسلي Linear Analysis:

وهو يقوم في تحليله للجملة على تحديد أجزائها النحوية الصغرى: الأسماء والأفعال والأدوات ووصف هذه الوحدات نحويا. ويعني ذلك أنه ينتقل من مستوى الجملة إلى مستوى المكوّنات النهائية أو الأوّلية التي تمثل الوحدات النحوية الصغرى وتتكون منها الجملة، دون أن يكون ذلك مع الوحدات اللغوية التي توجد بين الجمل والكلمات كتراكيب الإضافة والتوابع ونحوها.

وهو يسمى بتحليل المكوّنات النهائية نظراً لوقوفه على تركيب الجملة من خلال تحديده لمكوّناتها النهائية أو الأولية الصغرى، كما ترجع تسميته بتحليل السلسلة أو التحليل الخطي إلى أنه يتصور الجملة مجرد سلسلة أو خط من الوحدات النحوية الصغرى المتتابعة.

تحليل المكوّن المباشر Immediate Constituent Analysis، أو التحليل الهرمي Hierarchical Analysis:

وهو يحلل الجملة بأن ينتقل من الجملة إلى المركبات التي تتكون منها الجملة، ثم من هذه المركبات إلى المكوّنات التي يتكون منها كل مركب. أي أنه يحلل بشكل هرمي لا خطي، فيرى أن الجملة مركبة من مجموعة من الطبقات المتعاقبة من الوحدات.

وترجع تسميته بتحليل المكوّن المباشر إلى أنه يحلل كل تركيب ببيان المكوّنات التي يتكون منها مباشرة. كما ترجع تسميته بالتحليل الهرمي Hierarchical Analysis إلى أن هذا النمط من التحليل "يُبنى على فرض صريح بأن التراكيب اللغوية، وخاصة النحوية، مركبة في طبقات خاضعة للتحليل بتجزئة تنتج فروعا ثنائية"(٧)، ولذلك يعمل بطريقة هرمية "من خلال الطبقات المختلفة للتركيب بداخل جملة ما في سلسلة من الخطوات، عند كل مستوى يقسم التركيب إلى مكوّنيه الرئيسين، وتستمر العملية حتى لا يمكن أن يعمل تقسيم أبعد"(٨).

6- Akmajian, A (et. Al) (1990) ***Linguistics: An Interoduction to Language and Communication,*** Cambridge, Massachusetts: MIT Press, p. 144.

7- Longacre, Robert E. (1960) ***"String constituent analysis",*** Language 36, p. 63.

8- Crystal, David (1987) ***The Cambridge Encyclopedia of Language,*** Cambridge University Press, p. 96.

وقد حظيت صلاحية التركيب اللغوي لتطبيق أحد هذين النوعين من التحليل بمناقشات واسعة تفيد في جملتها:

- أن المنهجين كليهما "قادران على تقديم أفكار جيّدة عن التركيب اللغوي، على أن أي واحد منهما لا يكفي بشكل تام ليمثّل التركيب النحوي"(٩).
- أن اختلاف مَنْهَجَي التحليل ليس قضية اختلاف في الشكل الذي تُعْرَضُ به القواعد وتقدّم في إطاره (ليس قضية تمثيل)، بل يعكس اختلاف طريقة عمل هذه القواعد(١٠).
- أن اختيار منهج التحليل يلزم أن ينبني على طبيعة تركيب اللغة المدروسة؛ فقد ثبت، مثلا، "أن تحليل المكوّن المباشر يبدو غير مجانس للّغة الروسية"(١١) واللغات الاسترالية التي "رأى اللغويون أن التحليل الهرمي ... غير ملائم لتحليل مثل هذه اللغات"(١٢) لأنها ذات رتبة حرّة غير مقيدة كالإنجليزية.

ويلزم أن نشير، ابتداء، إلى أمرين هما:

- أن النحو العربي التراثي قد قُدِّمَ إلى الدرس اللغوي المعاصر على أنه صاحب نموذج يمكن وصفه بتحليل المكوّن النهائي؛ فقد "أنجز علماء القرنين الثامن والتاسع العرب في وصف لغتهم وتحليلها عددا من الأفكار المتقدمة بشكل عال في علم اللغة العام التي لم تكن معروفة كلية في أوروبا إلى أن استنبطها لُغويُّو القرن التاسع عشر بشكل مستقل. على سبيل المثال: كان المبدأ الذي يسمّى الآن تحليل المكوّن النهائي Ultimate Constituent Analysis أساساً بالنسبة للنحاة العرب"(١٣).
- أن بعض الدراسات المعاصرة قد قدّمت نحو اللغة العربية من خلال منهج التحليل الهرمي عند نقلها للوجه التوليدي التحويلي من النظرية النحوية المعاصرة(١٤).

9- Atkinson, M. (et. Al) (1982) ***Foundations of General Linguistics,*** London; George Allen & Unwin, p. 165.

10- Jacobson, P. (1994) ***"Constituent structure",*** The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford; Pengamon Press, Vol. 2, p. 724.

11- Atkinson, ***Foundations of General Linguistics,*** p. 164.

12- Jacobson, P. (1994) ***"Constituent structure",*** The Encyclopedia of Language and Linguistics, edited by R. E. Asher, Oxford; Pengamon Press, Vol. 2, pp. 723-24.

13- Beeston, A. F. L. (1982) ***"Arabic Language",*** Dictionary of the Middle Ages, New York; Charles Scribner's Sons, Vol. 1, p. 377.

١٤- قدّم بعض المتخصصين قبل مناقشته لتحليل المكون المباشر مسحا للأعمال التي قدمت تطبيقات لهذا النموذج من التحليل في العربية، راجع: محمد سليمان فتيح، مقدمة ترجمة كتاب **المعرفة اللغوية: طبيعتها وأصولها واستخدامها** لنوام تشومسكي، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١، ١٩٩٣م، ص ٩-٣٩.

وسوف يقوم هذا البحث بدراسة الوحدة التركيبية في الجملة العربية من خلال استعراض أنماط هذه الوحدة وأفراد كل نمط منها.

لقد تعددت أنواع الوحدات اللغوية بقدر ما عُرِفَ بها من تقسيمات، كتقسيمها، عامة، بحسب الدلالة إلى وحدات دلالية(١٥) ووحدات غير دلالية(١٦)، أو تقسيمها وفق النظام اللغوي الذي ترجع إليه هذه الوحدات إلى صوتية وصرفية ونحوية ومعجمية(١٧). ويقصد البحث هنا إلى أن يقف على تصنيف الوحدات التركيبية وبيان أنواعها المختلفة في الدرس التراثي العربي، ثم في الدرس اللغوي المعاصر.

جاءت وحدات التركيب اللغوي في الدرس التراثي العربي تحت أنماط رئيسة تتمثل في المركب النحوي إسناديا وغير إسنادي والمركب الصرفي على اختلاف صوره من مزجي إلى عددي ... إلخ، والكلمة والضميمة التي تنتمي إليها علامات التأنيث والتثنية والإعراب ... إلخ، والتي تُعرف في الدرس الغربي بالمورفيمات morphemes. وسوف يقف البحث مع هذه الأنماط الرئيسة بفروعها المختلفة:

* **الوحدة النحوية:**

وهي لا تكون إلا مركبات نحوية، فليس فيها وحدات نحوية مفردة لفظا. ويمثل المركب النحوي وحدة تركيبية في صورتين هما: المركب الإسنادي الذي يعدّ مركبا كليا لإمكان السكوت عليه والمركب غير الإسنادي الذي يعدّ مركبا جزئيا لعدم إمكان السكوت عليه، وذلك على النحو التالي:

١- المركب الإسنادي:

وهو يرد على صورتين تعرفان بالكلام والجملة، إذ يمكن أن يكون التركيب الإسنادي وحدة كبرى لا تندرج تحت وحدة أكبر منها ويمكن أن يسمّى كلاما للنصِّ على أنه لا يندرج تحت وحدة أكبر، كما يمكن أن يسمّى جملة مراعاة لعلاقة الإسناد القائمة بين طرفيه. وبيان ذلك على النحو التالي:

15- Ducrot, Oswald (1981) "***Significative Units",*** Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, by Oswald Ducrot and Tzveten, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 199-203.

16- Ducrot, Oswald (1981) "***Nonsignificative units",*** Encyclopedic Dictionary of the Sciences of Language, by Oswald Ducrot and Tzveten, translated by Catherine Porter, Oxford: Blackwell Reference, pp. 169-76.

17- Kramsky, Jiri (1969) ***The Word as a Linguistic Unit,*** The Hague: Mouton, p. 16.

أ- **الكلام:**

يستخدم النحاة مصطلح الكلام للنص على الوحدة اللغوية الكبرى التي يضبطها النحاة من خلال إشاراتهم إلى الاستقلال وعدم الاندراج تحت تركيب آخر، وهو ما يعني كونها تركيبا كليّا، وإلى الإفادة التامة، وإلى إمكان الاقتصار عليها، يقول بعضهم: "الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسن السكوت عليه"(١٨). وقد نفى النحاة كون عدد عناصرها معيارا لتمييز وحدة الكلام عن غيرها. يقول ابن جنّي: "قولك: "قام زيد" كلام تام، فإن زدت عليه، فقلت "إنْ قام زيد" صار شرطا، واحتاج إلى جواب، وكذلك قولك "زيد أخوك" إن زدت عليه أَعْلَمْتَ لم تكتف بالاسمين، تقول: "أعلمت زيدا بكرا أخاك"، وتقول: "زيد منطلق" فإذا زدت عليه أنّ المفتوحة احتاج إلى عامل يعمل في أَنَّ وصلتها، فتقول: "بلغني أنَّ زيدا منطلق". قال: وجماع هذا الأمر أن كل كلام مستقل زدت عليه شيئاً غير معقود بغيره ولا مقتض لسواه فالكلام باق بحاله نحو "زيد قام"، و "ما زيد قائما"، وإن زدت عليه شيئا مقتضيا لغيره معقودا به عاد الكلام ناقصا"(١٩).

ب- **الجملة:**

وهي تستخدم في اصطلاح النحو العربي على وجهين: أحدهما، أن تكون وحدة كبرى أو تركيبا كليا كالكلام، وذلك حين يحسن السكوت عليها، وتقع بها الفائدة، وذلك كأن يقال، مثلا: "ظهرت النتيجة اليوم"، والثاني أن تكون وحدة تلي الكلام وتندرج تحته، فلا تستقل بنفسها كما يستقل هو، كما لا يكون إسنادها هو المقصود، وذلك كأن يقال، مثلا: "حضر الطالب والشمس طالعة". تعد "الشمس طالعة" في هذا المثال جملة لا كلاما لعدم استقلالها، ولأن إسنادها ليس هو المقصود.

يعني ذلك أن الجملة تقع على الوحدة اللغوية الكبرى، ولكنها ليست نصا فيها كما أن الكلام نص فيها. يشير النحاة إلى العلاقة بين الجملة والكلام، يقول بعضهم: "والكلام ما تَضَمَّنَ الإسناد الأصلي، وكان مقصودا لذاته، فكل كلام جملة، ولا ينعكس"(٢٠).

١٨- ابن هشام: **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ج ٢، ص ٣٧٤.

١٩- السيوطي: **الأشباه والنظائر في النحو**، دار الحديث، بيروت، ط ٣، ١٩٨٤م، ج ١، ص ٢٧٢.

٢٠- الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، تحقيق يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ط ١، ١٩٧٨م، ج ١، ص ٣٣.

ويعدّها النحاة العرب مكوّنا من مكوّنات التركيب، لأنه يمكن أن تستبدل مفردا بها، أي وفق معيار الاستبدال الذي يستخدمه الدرس اللغوي المعاصر ليحدد الوحدات التركيبية "على أساس قابلية استبدال وحدات أصغر بالوحدات الأكبر"(٢١). يقدّم النحاة ذلك في بيانهم توارد الجملة وشبه الجملة والمفرد في عدد من المواقع كالخبر والنعت والحال التي تكوّن بكل من المفرد وشبه الجملة والجملة. ويلزم أن نشير إلى:

- أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب ليست مما يستبدل بها المفرد.
- أن هناك جملا ذات موقع إعرابي لا يُسْتَبْدَلُ بها مفرد في موقعها، وإنما يستبدل بها مفرد مع تغيّر الموقع، وذلك كجملة الحال المبدوءة بالواو، حيث لا يكون المفرد حالا مثلها، بل يخرج على النعت، كما يمكن تأمله في الحال الواردة في قوله تعالى عزّ من قائل: ﴿ **أَوْ كَالَّذِيْ مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوْشِهَا** ﴾(٢٢). لا تقبل هذه الحال أن تكون مفردا، بل يستبدل المفرد بالجملة على أن يكون المفرد الذي ورد نعتا لا حالا كالجملة التي جاء بدلا عنها.

وقد سجّل درسنا اللغوي للجملة بُعْدَيْها هذين في أكثر من موضع. يأتي بها النحاة في حالة تقوم بها الفائدة فيسجلون لها بذلك ورودها وحدة لغوية كبرى، يقول سيبويه عن ركني الإسناد: "هما ما لا يُغنِي واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا. فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه، وهو قولك: عبد الله أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بد للفعل من الاسم، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر في الابتداء"(٢٣). ويقول غيره عن تركيبها حين يحسن السكوت عليه: "الفعل والفاعل كـ "قام زيد"، والمبتدأ والخبر كـ "زيد قائم"، وما كان بمنزلة أحدهما، نحو "ضُرِبَ اللص"، و "أقائم الزيدان"، و "كان زيد قائما"، و "ظننته قائما"(٢٤).

كما يرصدون ورودها وحدة أدنى من الكلام الذي تندرج تحته في حديثهم عن ورودها جملة صغرى تمثّل وحدة من كلام (جملة كبرى) (٢٥)، وفي حديثهم كذلك عما تشغله من المواقع الإعرابية،

21- Hump, Eric P. (1966) ***A Glossary of American Technical Linguistic Usage 1925- 1950,*** USA: Spectrum Publishers, p.33 & Nida Eugene A. (1949) ***Morphology: The Descriptive Analysis of Words,*** Ann Arbor (USA): the University of Michigan Press, p. 91.

٢٢- سورة البقرة، الآية: ٢٥٩.

٢٣- سيبويه: **الكتاب**، تحقيق وشرح عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م، ج ١، ص٢٣.

٢٤- ابن هشام: **مغني اللبيب**، ج ٢، ص ٣٧٤.

٢٥- السابق، ج ٢، ص ٣٨٠- ٣٨٢.

كما في مبحث "الجمل التي لها محل من الإعراب"(٢٦)، وبنصِّهم، مثلا، على أن: "الفعل مع الفاعل كالجزء الواحد"(٢٧)، وعلى "أن الفعل لمَّا كان لا يخلو من الفاعل، ولا يستغنى عنه ضرورة، ثم اتصل به مضمرا صار كبعض حروفه، وصارت الجملة كلمة واحدة"(٢٨)؛ إذ مفاد ذلك أن الجملة تُوَظَّفُ في تركيب أكبر.

ومن نصوص النحاة المتميزة التي تفيد أن الجملة تمثل تركيبا بالنظر إلى عناصرها، وتمثل وحدة بالنظر إلى ورودها ضمن تركيب أكبر ما ينقله لنا السيوطي عن محب الدين ناظر الجيش، يقول: "الجملة تقال باعتبار كثرة الأجزاء التي يقع فيها التركيب؛ لأن لكل مركب اعتبارين: الكثرة والوحدة، فالكثرة باعتبار أجزائه، والوحدة باعتبار هيئته الحاصلة في تلك الكثرة، والأجزاء الكثيرة تسمّى مادة، والهيئة الاجتماعية تسمّى صورة"(٢٩).

٢- المركب غير الإسنادي:

يعني المركب غير الإسنادي تركيبا لغويا من كلمتين بينهما علاقة نحوية غير علاقة الإسناد، كعلاقة الإضافة والنعت وغيرهما من العلاقات النحوية. وهو وحدة تركيبية تتمثل علاقتها بالمركب الإسنادي في أحد احتمالين، هما:

أولها: أنه يلزم المركب غير الإسنادي أن يندرج تحت غيره بخلاف المركب الإسنادي الذي لا يلزم أن يندرج تحت غيره، وإنما يمكن فقط أن يندرج تحت غيره بأن تقع الجملة خبرا أو نعتا أو حالا، وألا يندرج تحت غيره وذلك حين لا تشغل الجملة موقعا إعرابيا في جملة أكبر.

ويعني لزوم أن اندراج المركب غير الإسنادي تحت تركيب آخر بخلاف المركب الإسنادي، أن فائدة المركب غير الإسنادي لا تكون تامة حتى يجوز له الاستقلال، وأنه مركب جزئي. ويرجع فصل البحث للمركب غير الإسنادي عن المركب الإسنادي إلى لزوم اندراجه تحت غيره لعدم أدائه فائدة تامة.

٢٦- السابق، ج ٢، ص ٤١٠- ٤٢٨.

٢٧- ابن جنّي: **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٣، ١٩٨٨م، ج ١، ص ٢٨٣.

٢٨- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ٨٢.

٢٩- السابق، ج ٢، ص ١٦٧.

الثاني: أنه يمكن أن يرد المركب غير الإسنادي خارج نطاق المركب الإسنادي، وذلك إذا لم يُمَثِّلْ المركب غير الإسنادي طرفا للمركب الإسنادي، بل يرد خارج طرفي الإسناد بأن يكون حالا مثلا، كما في تركيب النعت ومنعوته حين تقول: جلس الطالب منتبها ومتابعا.

وتكشف مراجعة الوحدات اللغوية في الدرس العربي عن أن اللغويين العرب لم يقتصروا على ما هو شائع من الوحدات اللغوية كالكلمة مثلما كان الأمر في الدرس الغربي الذي "بُنِيَ فيه النحو تراثيا على الكلمة بوصفها الوحدة الأساسية"(٣٠). لقد تحدّث علماء اللغة العرب مع حديثهم عن وحدتيْ الكلمة والجملة عن وحدة تركيبية أخرى يمكن تتبعها في غير قليل من نصوصهم، ويمكن تسميتها بوحدة المركب غير الإسنادي. وهي وحدة نحوية يرصدها النحو العربي دون أن يدرجها بصورة صريحة في منظومة الوحدات اللغوية. ومن إشاراتهم إلى هذه الوحدة تفريقهم بين المركب الإسنادي والمركبات الأخرى، يقول بعضهم: "واحترز بقوله " بالإسناد" عن بعض ما رُكِّبَ من اسمين، كالمضاف والمضاف إليه، والتابع ومتبوعه، وبعض المركب من الفعل والاسم، نحو ضربك، وعن جميع الأنواع الأربعة الأُخَر من التركيبات الثنائية الممكنة بين الكلم الثلاث، وهي اسم مع حرف، وفعل مع فعل أو حرف، وحرف مع حرف"(٣١).

وقد تتبع بعض الباحثين الإشارات التي تضمّنها كتاب سيبويه عن مثل هذا المركب ليفيد أن نحونا العربي قد وقف على المركبات "المكوّنات" التي يرصدها التحليل الهرمي، يقول: "يلاحظ سيبويه أن" لا" النافية حين تلحق بالاسم في بعض المواضع لا تغيِّره عن حاله،" واعلم أن "لا" قد تكون في بعض المواضع بمنزلة اسم واحد هي والمضاف إليه ليس معه شيء. وذلك نحو قولك: أخذته بلا ذنب، وأخذته بلا شيء، وغضبت من لا شيء، وذهبت بلا عتاد، والمعنى ذهبت بغير عتاد، وأخذته بغير ذنب"(٣٢). نستنتج من هذا القول أن "لا" والاسم المضاف إليه يكونان بمنزلة الاسم، أي يكونان ركنا اسميا في موضع الجر بحرف الجر"(٣٣).

30- Robins, R. H. (1980) ***General Linguistics: An Introductory Survey,*** London: Longman Group Ltd., p. 146.

٣١- الرضي: **شرح الكافية**، ج ١، ص ٣٣.

٣٢- سيبويه: **الكتاب**، ج ٢، ص ٣٠٢.

٣٣- ميشال زكريا: **قضايا ألسنية تطبيقية: دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية**، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١، ١٩٩٣م، ص ١١٩.

على أنه يمكن أن نقرر أن كثيرا من النحاة قد عالج، بصفة عامة، هذا النوع من الوحدات التركيبية بتتبع أفراده، ومنهم ابن أبي الربيع الذي ينقل السيوطي عنه قوله عن المركب الإسنادي وغيره، يقول: "خمسة أشياء هي بمنزلة شيء واحد: الجار والمجرور كالشيء الواحد، والمضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، والفعل والفاعل كالشيء الواحد، والصفة والموصوف كالشيء الواحد، والصلة والموصول كالشيء الواحد"(٣٤). كما وقف ابن السراج على عدد كبير من هذه المركبات في حديثه عن الأشياء التي لا يجوز تقديمها، يقول: "فالثلاثة عشر التي لا يجوز تقديمها: الصلة على الموصول ... والصفة وما اتصل بها على الموصوف، وجميع توابع الاسم حكمها حكم الصفة، والمضاف إليه وما اتصل به على المضاف، وما عمل فيه حرف أو اتصل به حرف زائد لا يقدم على الحرف، وما شُبِّه من هذه الحروف بالفعل فنصب ورفع فلا يقدم مرفوعه على منصوبه، ... ولا يقدم التمييز وما عمل فيه معنى الفعل وما بعد إلا، وحروف الاستثناء لا تعمل فيما قبلها"(٣٥).

لقد التفت تراثنا اللغوي إلى أن بعضا من المركبات غير الإسنادية يمثّل وحدة تركيبية واحدة. وقد سجّل هذا الأمر بدقة فائقة. ويمكن أن نقف على مجموعة من التراكيب غير الإسنادية التي تمثل وحدات تركيبية على النحو التالي:

أ- مركب الإضافة:

نحو: كتاب النحو. وقد أشار كثير من النحاة في عرضه لهذا المركب إلى أنه في قوة الوحدة التركيبية المفردة، وهو ما يعبّر عنه بكون طرفيه كالاسم الواحد، يقول بعضهم: "المضاف إليه أيضاً يتنزل من المضاف منزلة ما هو من نفس الاسم، ولذلك لا يفصل بينهما، وإذا صغّرت نحو عبد الله وامرئ القيس إنما يصغّر الاسم المضاف دون المضاف إليه كما تفعل في علم التأنيث طليحة وحميراء يصغّر الصدر ويبقى علم التأنيث بحاله فلما تنزل المضاف إليه من المضاف منزلة الجزء من الكلمة جاز أن يعوّض منه إذا حذف وأريد معناه"(٣٦).

لقد استدل النحاة على كون تركيب الإضافة يمثّل وحدة تركيبية واحدة من خلال معيار الإدراج ومعيار معالجة الوحدة صرفيا، إذ تصغّر كما تصغّر الكلمات المفردة.

٣٤- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ٢٨٥-٢٨٦.

٣٥- السابق، ج ١، ص ١٤٣- ١٤٤.

٣٦- السابق، ج ١، ص ١٣٠.

ب- مركب تمييز المفرد ومميَّزه:

يجعل النحاة تمييز المفرد جزءا من المُمَيَّزِ به، أو بتعبيرهم تماما للمُمَيَّزِ، كما يربطون بين كونه تماما للاسم وتشكيله مع وحدة تركيبية واحدة وامتناع الفصل بينه وبين المميّز، أو تقدمه على المميّز، يقول الرضي: "لا يتقدم التمييز على عامله إذا كان عن تمام الاسم اتفاقا، وكذا لا يفصل بين عامله وبينه"(٣٧). ويقوّي كون التمييز مع مميّزه يمثّلان وحدة تركيبية واحدة أن التمييز يرد على الإضافة التي أشرنا آنفا إلى عَدّ النحاة لها وحدة تركيبية.

ج- مركب التوابع نعتا وتوكيدا ونسقا وبيانا وبدلا:

نحو: كتاب جديد، الرئيس نفسه، محمد وعلى، الفاروق عمر. يثبت ابن يعيش كون مركب الصفة والموصوف يمثل وحدة تركيبية واحدة، يقول: "اعلم أن الصفة والموصوف لما كانا كالشيء الواحد ... كان القياس أن لا يحذف واحد منهما لأن حذف أحدهما نقض للغرض، وتراجع عما اعتزموه"(٣٨). ويقول آخر: "لا يجوز الفصل بين الصفة والموصوف لأنهما كشيء واحد بخلاف المعطوف والمعطوف عليه"(٣٩).

لقد عدّ الدرس اللغوي العربي تركيب النعت وحدة تركيبية واحدة اعتمادا على معيار امتناع الإدراج بين طرفي المركب، وهو ما عَبَّرَ عنه النحاة بعدم جواز الفصل بين طرفي التركيب. ويؤكد توجيه النحاة لهذه المركبات على أنها تمثل وحدة تركيبية مفردة، نصٌّ للرضي: "يثبت التقارب الواضح بين صور المركب الثلاثة"(٤٠) من تابع إلى تمييز إلى إضافة، يعلّق الرضي في نصّه على قول ابن الحاجب "التمييز ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدرة"(٤١). يقول: "لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل أو ظريف تدخل فيه؛ لأن "رجلا" ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من أفراد الرجال، فبذكر أحد أوصافه تميّز عما يخالفه، كما تميّز بطويل عن قصير، فطويل، إذن، يرفع الإبهام المستقر، أي الثابت وضعا على ما فسّره المصنف عن الذات المذكورة، وكذلك يدخل فيه عطف

٣٧- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ٧٠.

٣٨- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٣، ص ٥٩.

٣٩- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ٢، ص ٢٤٥.

٤٠- محمود شرف الدين: **جملة الفاعل بين الكم والكيف**، مطبعة التقدم، القاهرة، ط ١، ١٩٨٠م، ص ١٦٩.

٤١- ابن الحاجب: **الكافية في النحو بشرح الرضي**، تحقيق: يوسف حسن عمر، جامعة قار يونس، ليبيا، ١٩٧٨م، ج٢، ص ٥٣.

البيان، نحو جاءني العالم زيد، وكذا البدل من الضمير الغائب في نحو: مررت به زيدٍ؛ لأنه رفع الإبهام عن المقصود بالضمير، كما في نعم رجلا، وربه رجلا، ويدخل فيه، أيضاً، المضاف إليه في نحو خاتم فضة، كما يدخل فيه إذا انتصب؛ لأن معنى النصب والجرّ فيه سواء، وكما يدخل فيه المجرور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال"(٤٢).

وإذا ما كنا نريد أن نقابل بين هذه المركبات وبين ما يعرفه الدرس اللغوي المعاصر من مركبات فإننا يمكن، على أية حال، أن نسمي هذه المركبات غير الإسنادية، وهي مركبات الإضافة والتوابع على اختلافها والتمييز بالمركب الاسمي، مع الإشارة إلى أنه قد اتخذ في درسنا اللغوي المعاصر عدة مصطلحات أخرى منها الركن الاسمي والعبارة الاسمية والتعبيرة الاسمية، ومع الإشارة، كذلك، إلى أن المركب الاسمي في العربية يرد فيه، كذلك، تركيب المصدر المؤوّل، ويمكن أن يكون منه المركب الإسنادي "الجملة" إذا ما كان يشغل موقعا من المواقع التي تشغلها الأسماء كالخبرية والمفعولية...إلخ.

د- مركب الحروف مع مدخولاتها:

ومن ذلك حروف الجزم ومجزوماتها، نحو: لم يذهب، وكذلك حروف نصب المضارع والأفعال المضارعة التي تدخل عليها، والحرف "قد" وحرفا التنفيس مع الفعل الذي تدخل عليه.

يقول بعض اللغويين أن عدم جواز انفصال لم عن مجزومها يفسّر بقوة تماسك عنصري التركيب: "وعلى الجملة فكلما ازداد الجزآن اتصالا قَوِيَ قبح الفصل بينهما فمن الفصول والتقديم والتأخير قوله:

فقد والشك بيَّنَ لي عناء بوشك فراقهم صُرَدٌ يصيح

أراد فقد بيَّن لي صُرَدٌ يصيح بوشك فراقهم، والشك عناء. ففيه ... الفصل بين قَدْ والفعل الذي هو بيَّن. ولذلك قبيح لقوة اتصال "قد" بما تدخل عليه من الأفعال؛ ألا تراها تُعَدُّ مع الفعل كالجزء منه. ولذلك دخلت اللام المراد بها توكيد الفعل على"قد" في نحو قول الله تعالى: ﴿**وَلَقَدْ أُوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ**﴾(٤٣)" (٤٤).

٤٢- الرضي: **شرح الكافية**، ج ٢، ص ٥٣- ٥٤.

٤٣- سورة الزمر، الآية: ٦٥.

٤٤- ابن جنّي: **الخصائص**، ج ٢، ص ٢٩٢- ٢٩٣.

ويقول بعض اللغويين عن عدم انفصال الحروف للنصب أو للجزم عن المضارع الذي عملت هذه الحروف به: "ولا تفصل بين شيء مما ينصب الفعل وبين الفعل سوى إذن"(٤٥)، وكذلك يقول: "هذا باب الحروف التي لا تَقَدَّمُ فيها الأسماء الفعلَ فمن تلك الحروفِ الحروفُ العوامل في الأفعال الناصبة. ألا ترى أنك لا تقول: جئتك كي زيد يقول ذاك، ولا خفتُ أنْ زيدٌ يقول ذاك، فلا يجوز أن تفصل بين الفعل والعامل فيه بالاسم كما لا يجوز أن تفصل بين الاسم وبين إنَّ وأخواتها بفعلٍ. ومما لا تَقَدَّمُ فيه الأسماءُ الفعلَ الحروفُ العوامل في الأفعال الجازمة، وتلك: لم ولما، ولا التي تجزم الفعل في النهي، واللام التي تجزم في الأمر"(٤٦).

على أنه يلزم أن نُفَرّقَ بين كون الحرف مع مدخوله يمثل وحدة تركيبية واحدة من حيث اللفظ بدليل عدم إمكان الفصل بينهما مثلا وبين أنه مرّة يختص دلالة بمدخوله المباشر له فقط كما في حرف الجر والمجرور، وأنه مرة يختص دلالة بالجملة كلها دون أن يقتصر على مدخوله، وذلك كما في بعضه وخاصة ما له الصدارة، كما في همزة الاستفهام ونحوها مما له الصدارة.

كما لا يخفى أن حروف الجزم والنصب والتنفيس وحرف التحقيق "قَدْ" مع ما دخلت عليه من أفعال يمكن أن يكون جزءا مما يصطلح عليه في الدرس اللغوي المعاصر بالمركب الفعلي. وهو ما ورد في درسنا اللغوي بصورة تحتاج إلى مناقشة؛ ذلك أن درسنا اللغوي المعاصر حين أراد أن يتابع الدرس اللغوي المعاصر في تحديد المركب الفعلي تردد فيه بين عدة أمور؛ فقد رآه مرة يتمثل في الفعل دون الفاعل أو المفعول اللذين يردان في هذا الرأي مركبين اسميين منفصلين عن المركب الفعلي. ورآه ثانية يتمثل في مجموع الفعل ومفعوله كما هو مقرر في الدرس الغربي المعاصر عن الإنجليزية ولم ينظر فيما يكون للفعل من تراكيب، وعد الفعل مع مفعوله مركبا فعليا هو الأمر الشائع على المستوى التطبيقي، كما رآه ثالثة يتمثل في مجموع الفعل والفاعل، وفيما يلي بيان هذه المواقف الثلاث الخاصة بالمركب الفعلي:

يُقَدَّمُ في الصورة الأولى المركب الفعلي في الدرس العربي المعاصر بإخراج كل من الفاعل والمفعول من المركب الفعلي وعدّ الفعل وحده مركبا فعليا، فتُحلَّلُ، مثلا، جملة "كتب الرجل الرسالة" إلى مركب فعلي "كتب"، ومركبين اسميين، هما: "الرجل"، و "الرسالة"(٤٧).

٤٥- سيبويه: **الكتاب**، ج ٣، ص ١٢.

٤٦- السابق، ج ٣، ص ١١٠- ١١١.

٤٧- ميشال زكريا: **مباحث في النظرية الألسنية وتعليم اللغة**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣م، ص ٣٤.

أما في الصورة الثانية فيجعل بعض الباحثين المركب الفعلي مجموع الفعل ومفعوله، يحلل جملة "الولد أكل الطعام" إلى المركب الفعلي أكل الطعام الذي يتكوّن من الفعل والمفعول، والمركب الاسمي "الولد" الذي يتكوّن من أداة التعريف والاسم(٤٨). ويعتمد عَدُّ الفعل والمفعول وحدة تركيبية واحدة، كما يُبَيّنُ بعض الباحثين، على عدد من المعايير التي تتخذ لتحديد ما إذا كانت سلسلة لغوية تمثل مركبا واحدا أم لا، مثل تلازم الفعل والمفعول إذا كان ضميرا، وكون الفعل والمفعول يعادلان المضاف والمضاف إليه اللذين يعدان وحدة تركيبية واحدة، وكون الفعل والمفعول في قوة وحدة دلالية واحدة؛ فالفعل والمفعول مثل: "رأى حلما" في دلالة الفعل "حلم"(٤٩) ... إلخ المعايير المتخذة في الدرس اللغوي لتحديد ما إذا كانت سلسلة لغوية ما تمثل وحدة تركيبية واحدة أم لا(٥٠).

أما الصورة الثالثة التي يرد عليها المركب الفعلي فتتمثل في كونه عبارة عن مجموع الفعل وفاعله، وقد ورد ذلك في عمل قام بتحليل جملة "زار الطلبة متحف الفن الحديث" بجعل المركب الفعلي الذي يسميه "العبارة الفعلية" مجموع الفعل والفاعل "زار الطلبة" في مقابل المركب الاسمي الذي يسميه العبارة الاسمية المتمثل في "متحف الفن الحديث"(٥١). كما يحلل جملة "بدأنا العمل" إلى عبارة فعلية هي مجموع الفعل "بدأ" والفاعل "نا" المتكلمين، وإلى عبارة اسمية تتمثل في المفعول بأداة تعريفه "العمل"(٥٢).

إن تحديد الدارسين العرب المعاصرين للمركب الفعلي مرة بالفعل دون فاعله أو مفعوله، وأخرى بالفعل ومفعوله، وثالثة بالفعل وفاعله أوضح مثال يدعو إلى ضرورة تحقيق الوحدات التركيبية التي تتكوّن منها الجملة في العربية للوقوف على ما تراه العربية نفسها بصدد هذه المركبات لتكون معالجةُ هذه المركبات في العربية في إطار الطبيعة الخاصة للعربية، لا في إطار طبيعة غيرها من اللغات؛ ذلك أن ثمة فرقا بين ما تعدّه العربية من مركبات الجملة وما تعدّه الإنجليزية، مثلا، من ذلك.

٤٨- حلمي خليل: **ترجمته لكتاب نظرية تشومسكي اللغوية** لجون ليونز، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ط ١، ١٩٨٥م، هامش ١، ص ١٤٩-١٥١.

٤٩- داود عبده: البنية الداخلية للجملة الفعلية في العربية، **مجلة الأبحاث**، السنة ٣١، ص ٥٠- ٥١.

٥٠- لكاتب هذا البحث عمل يعالج المعايير التي استخدمها اللغويون العرب في تحديد الوحدات التركيبية، وهو قيد النشر بمجلة الدراسات الإسلامية بعنوان: **معايير الوحدة التركيبية في العربية**.

51- Hanna, Sami A. (ct. at) (1997) ***Dictionary of Modern Linguistics: English - Arabic***, Beirot: Librairic du Liban publishers, pp. 27-8.

52- Ibid., p. 94.

ويمكن أن نستشف موقف اللغويين العرب القدامى من مجموع الفعل والمفعول من خلال ما يلمحون إليه من قيام علاقة بين الفعل ومفعوله، يبيّن الرضي علاقة اقتضاء الفعل لمفعوله فيقول: "وقد جوَّز الأخفش وتبعه ابن جنّي ... اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل"(٥٣). ويؤكد الجرجاني على هذا الاقتضاء، يقول: "حال الفعل مع المفعول الذي يتعدّى إليه حاله مع الفاعل. فكما أنك إذا قلت: "ضَرَبَ زيدٌ" فأسندت الفعل إلى الفاعل كان غرضك من ذلك أن تثبت الضرب فعلا له، لا أن تفيد وجوب الضرب في نفسه وعلى الإطلاق. كذلك، إذا عدَّيت الفعل إلى المفعول، فقلت: "ضرب زيدٌ عمروا"، كان غرضك أن تفيد التباس الضرب الواقع من الأول بالثاني، ووقوعه عليه"(٥٤).

ولا يخفى أن ما يدور حوله الجرجاني هو كون المفعول قيدا للفعل كما يرد الفاعل قيدا له، ولا علاقة لذلك بكون المفعول يمثل جزءا من الفعل أو كالجزء منه أم لا. وقد نفى الرضي أن تكون علاقة المفعول بالفعل علاقة جزء بجزء من حيث كونه مفعولا وإن أثبت ورودها مع الفعل رسما إملائيا حين يكون ضميرا متصلا، يقول: "المفعول، وإن كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء، لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة"(٥٥). ويؤكِّدُ ابن جنّي على الفرق بين علاقة الفعل بمفعوله وعلاقته بفاعله، يقول: "ليس لضمير المفعول من الاتصال بالفعل ما لضمير الفاعل"(٥٦).

يرى علماء العربية، إذن، أن العربية لا تجعل الفعل مع مفعوله مركبا أصلا فضلا عن أن تجعله مركبا فعليا. يُسَجِّل الإمام الرازي كون الفعل ومفعوله لا يردان في العربية بوصفهما وحدة تركيبية واحدة، يقول: "المسألة الثالثة: قالوا الفاعل كالجزء من الفعل، والمفعول ليس كذلك، وفي تقريره وجوه الأول: أنهم قالوا ضربت فأسكنوا لام الفعل لئلا يجتمع أربع متحركات، وهم يحترزون عن تواليها في كلمة واحدة ... واحتملوا ذلك في المفعول، كقولهم ضَرَبَكَ، وذلك يدلك على أنهم اعتقدو أن الفاعل جزء من الفعل، وأن المفعول منفصل عنه"(٥٧).

٥٣- الرضي: **شرح الكافية**، ج ١، ص ١٨٨.

٥٤- الجرجاني: **دلائل الإعجاز**، ص ١٥٣.

٥٥- الرضي: **شرح الكافية**، ج ١، ص ١٩١.

٥٦- ابن جنّى: **سر صناعة الإعراب**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١، ١٩٨٥م، ج ١، ص ٢٢١.

٥٧- الرازي: **مفاتيح الغيب** المشتهر **بالتفسير الكبير** وبهامشه **تفسير أبي السعود**، دار الطباعة العامرة، مصر، ج ١، ص ٥٥.

* **الوحدة الصرفية:**

وهي، بخلاف الوحدة النحوية، لا تقتصر على المركبات، بل يمكن أن تكون تركيبا أو وحدة صرفية مفردة لفظا كالكلمة والضميمة على ماسيرد بيانه:

١- الوحدة الصرفية المركبة (المركب الصرفي):

يمكن تعريف المركب الصرفي بأنه "مركب لغوي يقوم بين كلمتين ليست بينهما علاقة نحوية كالنسبة إسنادا وإضافة، وكالتعدية والعطف وغير ذلك". ويعني ذلك أمرين، هما:

- أن المركب الصرفي يتميّز عن المركب النحوي إسناديا أو غير إسنادي بأنه لا يتضمّن دلالة نحوية قائمة بين طرفيه كما هو الأمر بالنسبة للمركب النحوي.
- أن المركب الصرفي وحدة تركيبية أكبر من الكلمة على مستوى التحليل اللفظي، إذ إنه يتضمّن لفظين اثنين لا لفظا واحدا كالكلمة. على أنه يتوازى مع الكلمة على مستوى الدلالة، حيث إن دلالة المركب الصرفي كله تعدل دلالة الكلمة الواحدة، وذلك كما يمكن أن يتأمّل من مراجعة دلالة المركب المزجي "معديكرب" التي تقع علما على مفرد مثلما يقع العلم "وائل"، مثلا.

إن دلالة المركب الصرفي ليست مجموع دلالتي طرفيه كما في المركب النحوي، فليس دلالة معديكرب مثلا مرتبطة بدلالتي كل من معدي وكرب بخلاف دلالة "كتاب محمد" التي تمثل مجموع دلالتي "كتاب" و "محمد" بالإضافة إلى دلالة الملكية التي تثبتها الإضافة الحقيقية التي على معنى اللام بين هذين الطرفين.

ويشير البحث في هذا المقام إلى خمسة أفراد من المركب الصرفي إذا ما أدرجنا في الظاهرة الصرفية ما أخرجه منها الصرفيون العرب مع أنه منها، إذ إن إخراج الصرفيين العرب لبعض الظواهر الصرفية لم يكن لعدم عدِّهم إياها جزءا من الظاهرة الصرفية، وإنما لأنها ليست جزءا من النظام الذي يحكم الظاهرة الصرفية ويحتاج إلى ضبط وإلى دراسة تحدد ما ينطوي عليه من قواعد يلزم ضبطها؛ فليس ثمة حاجة تدعو إلى إدراجها في دراسة صرفية وإن كانت جزءاً من الظاهرة الصرفية. وهذه الأفراد الخمسة تتمثل فيما يلي:

أ- **مركب الصلة**، مثل: الذي يجتهد. وهو يعد تركيبا صرفيا لعدم تضمنه دلالة نحوية بين طرفيه الموصول والصلة، ولكونه يساوي الكلمة المفردة دلاليا؛ حيث إن "الذي يجتهد" توازي دلالة "المجتهد".

ب- **المركب العددي**، مثل: أحد عشر، اثنا عشر ... إلخ.

ج- **العلم المركب:**

١- مزجيا، وذلك نحو: حضر موت، بعلبك، سيبويه ... إلخ.

٢- إسناديا، نحو: فتح الله، جاد الله ... إلخ.

٣- إضافيا، نحو: عبد الله، أبو قحافة ... إلخ.

د- **الظروف والأحوال المركبة**، نحو: بين بين، بيت بيت ... إلخ.

هـ- **أل مع المحلى**، مثل: الرجل، الغلام .... إلخ.

و- **"ها" التي للتنبيه مع اسم الإشارة**، مثل: هذا، هؤلاء .... إلخ.

ونستعرض فيما يلي جملة من النصوص اللغوية التي تحقق وجود هذا المركب الصرفي وأفراده في العربية، وتكشف عن رصد درسنا اللغوي له:

يقدّم النحو العربي رؤية متكاملة عن المركب الصرفي إجمالا، يقول ابن يعيش: "اعلم أن التركيب على ضربين: تركيب من جهة اللفظ فقط ... وهو في الأعداد، نحو أحد عشر وبابه، ولقيته كفة كفة، وحيص بيص، ونحوهما، فهذا يجب فيه بناء الاسمين معا، وذلك لأن الاسم الثاني قد تضمن معنى الحرف، ألا ترى أن الأصل في أحد عشر أحد وعشرة ... فلما كانت الواو مرادة تضمنها الاسم الثاني، وبني لذلك، وبني الاسم الأول لأنه صار بالتركيب كبعض اسم بمنزلة صدر الكلمة من عجزها ... وأما الضرب الثاني، فهو المركب من جهة اللفظ والمعنى، نحو حضر موت وقالى قلا ومعديكرب ونحوها من الأعلام المركبة فهذا أصله الواو أيضاً حذفت من اللفظ، ولم ترد من جهة المعنى، بل مُزِجَ الاسمان، وصارا اسما واحدا بإزاء حقيقة، ولم ينفرد الاسم الثاني بشيء من معناه، فكان كالمفرد غير المركب، فبني الاسم الأول، لأنه كالصدر من عجز الكلمة وجزء الكلمة لا يعرب لأنه كالصوت، وأعرب الثاني لأنه لم يتضمّن معنى الحرف، إذ لم يكن المعنى على إرادته لأن العلم إنما هو وضع لفظ بإزاء مسمّى من غير إفادة معنى من اللفظ"(٥٨).

كما ينقل السيوطي بصدد المركب العددي، يقول: "قال الأندلسي في **شرح المفصل**: فإن قلت الاسمان المركبان في العدد يجريان مجرى الكلمة الواحدة، فَهَلا أعرب مجموعهما كما أعرب معديكرب وأخواته، قلنا الفرق من وجهين: أحدهما أن الامتزاج هنا أشد، إذ أحد الاسمين منهما لم يكد يستعمل على انفراده، بل حضرموت، مثلا، في استعماله علما لهذه البلدة كدمشق مثلا، فكما أن هذه

٥٨- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٤، ص ١١٢.

معربة فكذلك حضرموت، وأما مركبات الأعداد فالمفرد منها مستعمل بمعناه كخمسة إذا أردت بها هذا القدر، وكذلك العشرة، فالعاطف المتضمن معتبر، وإذا اعتبر فقد تضمن معناه، وما تضمن معنى الحرف فلا وجه لإعرابه"(٥٩).

ويشير بعض النحاة إلى كون الموصول والصلة يمثلان معا وحدة تركيبية واحدة، يقول: "والصلة والموصول كالشيء الواحد"(٦٠). كما يؤكد ابن يعيش على ذلك، يقول عن الأسماء الموصولة: "فهذه الأسماء لا تتم إلا بصلات وعائد ..، فالموصول لا خبر عنه حتى يتم بصلته، فإذا استوفى صلته صار بمنزلة الاسم الواحد، فقولك: الذي أبوه قائم، أو الذي قام أبوه بمنزلة زيد أو عمرو، ويفتقر إلى جزء آخر يكون خبرا حتى يتم كلاما كما يفتقر زيد وعمرو"(٦١).

وينبغي أن نعدّ أل مع المحلى بها مركبا صرفيا عند النحاة الذين يثبتون كونها تركيبا لا لفظا مفردا. يفيد ابن يعيش كون أل مع المحلى بها تركيبا لا لفظا مفردا، يقول في تعريف الكلمة التي تكون لفظا مفردا: "وقوله" مفرد "فصل ثانٍ فصله من المركب، نحو الرجل والغلام ونحوهما مما هو معرف بالألف واللام؛ فإنه يدل على معنيين: التعريف والمعرف، وهو من جهة النطق لفظة واحدة، وكلمتان إذ كان مركبا من الألف واللام الدالة على التعريف فهي كلمة لأنها حرف معنى، والمعرف كلمة أخرى"(٦٢). لقد عدَّ النحاة العرب، بناء على ذلك، أل كلمة برأسها وسموها أداة لا علامة وجعلوها مركبة مع المحلى بها، يقول بعض النحاة أنَّ أل كلمة برأسها صارت كبعض حروف الكلمة: "إذا امتزج بعض الكلمات بالكلمة حتى صار كبعض حروفها تخطاها العامل، ولذلك تخطى لام التعريف وها التنبيه في قولك: مررت بهذا وما المزيدة في قوله تعالى: ﴿**فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللّهِ**﴾(٦٣)، ﴿**عَمَّا قَلِيْلٍ**﴾(٦٤)، ولا في: جئت بلا زاد، وغضبت من لا شيء و ﴿**لِئَلاَّ يَكُوْنَ لِلنَّاسِ**﴾(٦٥)، و ﴿**إِلاَّ تَفْعَلُوْهُ**﴾(٦٦)" (٦٧).

٥٩- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ٢، ص ٢٥١.

٦٠- السابق، ج ١، ص ٢٨٥- ٢٨٦.

٦١- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ١، ص ١٠٠.

٦٢- السابق، ج ١، ص ١٩.

٦٣- سورة آل عمران، الآية: ١٥٩.

٦٤- سورة المؤمنون، الآية: ٤٠.

٦٥- سورة البقرة، الآية: ١٥٠، وسورة النساء، الآية: ١٦٥.

٦٦- سورة الأنفال، الآية: ٧٣.

٦٧- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ٢٥٢.

على أن ثمة مركبات لغوية تلتبس بالمركبات الصرفية التي تقوم بين كلمتين، لا بين كلمة وعلامة صرفية لها، ومن ذلك مركب الاسم وتاء التأنيث، وهو لا يعدّ مركبا صرفيا لأن تاء التأنيث لا تعدّ كلمة؛ فهي ليست أداة بل علامة يمكن وصفها بأنها مورفيم للنوع تمثل مجرد جزء من الكلمة لا كلمة مركبة مع كلمة، يقول بعض النحاة: "تاء التأنيث تتنزل من الاسم منزلة جزء منه، ولذلك كانت حروف الإعراب منه، فقالوا قائمة وقاعدة، عوّضوا منها كما عوّضوا مما حذف من نفس الكلمة، نحو مائة ومئين وقلة وثبة وثبين، والمضاف إليه كلمة قائمة بنفسها وحرف الإعراب ما قبلها"(٦٨). كما يَنُصُّ غيره على كون التاء علامة للتأنيث لا أداة، يقول: "أما تاء التأنيث التي تلحق الاسم فلا تعدّ من حروف المعاني"(٦٩). وسوف يعالج البحث السبب في عدم صلاحية عدّ الكلمة والعلامة الصرفية تمثل تركيبا يحتاج إلى تحليل وتجزئة في نقطة تالية وهي "موقف اللغويين العرب من الكلمة والضميمة".

٢- الوحدة الصرفية المفردة:

وهي تتمثل في اثنتين، هما الكلمة والضميمة، وذلك على ما يرد بيانه فيما يلي:

أ- الكلمة:

وهي، على ما يعرّفها علماء اللغة العرب به، تتمثل في: "اللفظة المفردة الدالة بالاصطلاح على معنى، وهذا التعريف مركب من أربعة قيود: فالقيد الأول كونه لفظا، والثاني كونه مفردا ... والثالث كونه دالا، وهو احتراز عن المهملات، والرابع كونه دالا بالاصطلاح"(٧٠). ومن الشائع بين الدارسين أنها هي الوحدة الدلالية الصغرى في الدرس اللغوي العربي. وتحتاج هذه المسألة إلى مناقشة نظرا إلى أن تراثنا اللغوي قد أفاد أن الكلمة قد تكون ذات دلالات عدة. وقد قدموا نصوصا تكشف عن رصدهم لما ترجع إليه الدلالات المتعددة للكلمة الواحدة من دوالّ، مثل الوزن الصرفي والعلامة الصرفية والعلامة الإعرابية.

٦٨- السابق، ج ١، ص ١٢٩.

٦٩- المرادي: **الجنى الداني في حروف المعاني**: تحقيق: فخر الدين قباوة محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١، ١٩٩٢م، ص ٥٨.

٧٠- الرازي: **مفاتيح الغيب** المشتهر **بالتفسير الكبير**، وبهامشه **تفسير أبي السعود**، دار الطباعة العامرة، مصر، ج ١، ص ٢٩.

لا يقف النحاة عند الكلمة، بل يصلون في تحليلهم لدلالات الكلمة إلى أجزاء الكلمة التي ترتبط بها مختلف الدلالات كعلامات الإعراب، فيقرّرون أنها زيادة في آخر الكلمة ذات معنى، كالألف واللام للتعريف "قال بعض النحويين: الإعراب يدخل في الاسم لمعنى، فوجب أن يلفظ به بكماله، ثم يؤتى بالإعراب في آخره. وقال أبوبكر بن الخياط: "ليس هذا القول بمرضي لأنا قد رأينا الأسماء يدخلها حروف المعاني أولا ووسطا فما دخلها أولا، كقولك الرجل والغلام، وما دخلها وسطا ياء التصغير(٧١) في قولك فُريخ وفُليس"(٧٢).

ويرى البحث أن النحاة العرب قد جعلوا الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظي، لا على مستوى التحليل الدلالي؛ فهم قد رصدوا الأجزاء التي ترجع إليها مختلف الدلالات في الكلمة كالوزن وتاء التأنيث وياء النسب ... إلخ، وقد عدَّدوها في إطار حديثهم عن الدلالات وما يؤدي هذه الدلالات، ولكنهم أمسكوا عن عدّ هذه الأمور الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى اللفظ لقناعتهم بأن هذه الأمور لا يقبل كثير منها التجزئة لفظيا، ولا يمكن تطبيق التحليل على كثير منها عمليا. أي أن اللغويين العرب قد جعلوا الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظي أو في إطار التطبيق العملي للتجزئة، أما في إطار التحليل الدلالي أو في إطار الدرس النظري فقد رصدوا جميع الأمور التي ترجع إليها دلالات الكلمة. وهو ما سنفصّل الحديث عنه في معالجة الوحدة الدلالية التالية والتي يمكن تسميتها بالضميمة.

ب- الضميمة:

وهي تعني أصغر عنصر لغوي يدل على معنى، ويراد بها البحث عمّا تعارف عليها الدرس المعاصر بالمورفيمات (morphemes).

ويشيع بين الدارسين أن اللغويين العرب لم يعالجوا الضمائم أو الدوال الصغرى، بل وقفوا مع الكلمات بوصفها الوحدات الدلالية الصغرى. وهذا ما يحتاج إلى مراجعة، حيث إنهم قد رصدوا كافة الضمائم أو الدوال التي تكون في الكلمة بشكل يجعل دعوى امتناعهم عن تسجيل الضمائم الوحدة الدلالية الصغرى بحاجة إلى البحث.

٧١- لا يخفى أن ربط معنى التصغير بالأوزان الخاصة به أولى من جعل ياء التصغير حرف الزيادة المنوطة به دلالة التصغير، إذ دلالة التصغير لا ترتبط بزيادة الياء فحسب، بل ترتبط بها مع إعادة ضبط الاسم بضم أوله وفتح ثانيه.

٧٢- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ٨٣.

ويمكن أن تعالج مسألة عدم عدّ الضمائم الوحدات الدلالية الصغرى في الدرس اللغوي العربي من خلال أمرين، هما بيان موقف اللغويين العرب الدقيق من الكلمات والضمائم، ثم رصد المشكلات التي تعوق عدّ الضمائم وحدة صغرى في العربية، وذلك على النحو التالي:

* **موقف علماء اللغة العرب من الكلمة والضميمة:**

سار اللغويون العرب في تحديدهم للوحدات الدلالية الصغرى في طريقين: أولهما طريق اللفظ وانتهى بهم إلى أن الكلمة هي الوحدة الصغرى، والثاني طريق الدلالة وقد تجاوزوا فيه الكلمة، فبلغوا الضميمة أو جزء الكلمة الذي يحمل دلالة. لقد أفادوا أن الوحدة الدلالية الصغرى بحسب اللفظ هي الكلمة، إذ لا تقبل التجزئة لفظيا إلى وحدات أصغر منها. كما نصّوا في الوقت نفسه على أن هناك ضمائم أو دوالّ في الكلمة تعود إليها دلالات الكلمة. وقد وصفوا، بناء على ذلك، لفظ الكلمة بالإفراد دون دلالتها. وقد حدا هذا الفهم ببعض العلماء أن يؤكد على أن الكلمة مفردة لفظا لعدم قبولها التجزئة لفظيا إلى وحدات أصغر منها، وعلى أن دلالتها قد تكون متعددة لا مفردة؛ مما يفيد أنه يرى الكلمة الوحدة الصغرى على مستوى اللفظ لا على مستوى الدلالة. يقول: "المسألة الحادية عشرة: في حد الكلمة، قال الزمخشري في أول **المفصل**: الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع. وهذا التعريف ليس بجيد لأن صيغة الماضي كلمة مع أنها لا تدل على معنى مفرد بالوضع، فهذا التعريف غلط لأنها دالة على أمرين: حدث وزمان ... وسبب الغلط أنه كان يجب عليه جعل المفرد صفة للفظ فغلط وجعله صفة للمعنى"(٧٣).

ويمكن أن يُوَجَّه موقف اللغويين العرب من الكلمة والضميمة بأمرين، هما: أنهم عَدُّوا الكلمة الوحدة الصغرى دون الضميمة لإدراكهم أن تحليل الكلمات يمكن أن يقوم بطريق اللفظ مرة وبطريق الدلالة أخرى. والثاني أنهم رصدوا وحدة الكلمة ووحدة الضميمة معا، وأنهم رأوا الضميمة الوحدة الصغرى على المستوى النظري، حيث يمكن الحديث عنها بشكل نظري بحت، وليست وحدة على مستوى تطبيق التحليل عمليا، حيث لا يمكن في حالات كثيرة من الضمائم أن نُجَزِّئَ عمليا الكلمات إلى ضمائمها التي تتكون منها الكلمات. لقد وجدوا مشكلات تمنعهم من اعتماد الضميمة الوحدة اللغوية الصغرى على مستوى التطبيق العملي للتحليل والتجزئة. وقد عبّروا عن عدم قبول كثير من الضمائم للانفصال عن الكلمات التي ترد فيها على المستوى التطبيقي من خلال تعبيرات عدة، مثل "شدة الامتزاج" و "عدم الاستقلال" وغيرها مما يتردد في مواضع مختلفة من درسنا اللغوي.

٧٣- الرازي: **مفاتيح الغيب**، ج ١، ص ١١.

ويظهر رصد نحاتنا للضمائم المختلفة وعدم اقتصارهم على الكلمة على الرغم من عدهم إياها الوحدة اللغوية الصغرى على مستوى التحليل اللفظي أو على مستوى التطبيق العملي للتجزئة من قول الرضي، مثلا: "إن قيل إنّ في قولك: مسلمان، ومسلمون، وبصري، وجميع الأفعال المضارعة جزء لفظ كل واحد منها يدل على جزء معناه؛ إذ الواو تدل على الجمعية، والألف على التثنية، والياء على النسبة، وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل أيضاً. وكذا تاء التأنيث في "قائمة"، والتنوين، ولام التعريف، وألفا التأنيث فيجب أن يكون لفظ كل واحد منها مركبا، وكذا المعنى فلا يكون كلمة، بل كلمتين. فالجواب أن جميع ما ذكرت كلمتان صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة، فأعرب المركب إعراب الكلمة، وذلك لعدم استقلال الحروف المتصلة في الكلم المذكورة، وكذلك الحروف الإعرابية ... ولا يصح أن ندعي ههنا أن الوزن الطارئ كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة، كما ادعينا في الكلم المتقدمة، وكما يصح أن ندعي في الحركات الإعرابية، فالاعتراض بهذه الكلم اعتراض وارد إلا أن نقيّد تفسير اللفظ المركب فنقول: هو ما يدل جزؤه على جزء معناه، وأحد الجزئين متعقب للآخر، وفي هذه الكلم الجزآن مسموعان معا"(٧٤).

كما ينصُّ علماء اللغة العرب على كون العلامات الإعرابية من الدوالّ اللغوية، يقول بعضهم: "الحركة الإعرابية مع كونها طارئة أقوى من البنائية الدائمة لأن الإعرابية علم لمعان معتورة يتميز بعضها عن بعض، فالإخلال بها يفضي إلى التباس المعاني، وفوات ما هو الغرض الأصلي من وضع الألفاظ وهيئاتها، أعني الإبانة عما في الضمير"(٧٥). وقد أشاروا إلى أنها إذا كانت حركة أو حرف مد ألفا أو واوا أو ياء فإنها تعد أجزاء ملحقة بالكلمات، يقول الرضي: "اعلم أن الحركات في الحقيقة أبعاض حروف العلة، فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء، وفتحه الإتيان بعده بشيء من الألف، وإلا فالحركة والسكون من صفات الأجسام فلا تحل الأصوات، لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد، سُمّي الحرف متحركا، كأنك حركت الحرف إلى مخرج حرف المد وبضد ذلك سكون الحرف؛ فالحركة، إذن، بعد الحرف، لكنها من فرط اتصالها به يتوهم أنها معه لا بعده بلا فصل، فإذا أشبعت الحركة، وهي بعض حرف المد صارت حرف مد تاما"(٧٦).

٧٤- الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، ج ١، ص ٢٥-٢٦.

٧٥- السيوطي: **الأشباه والنظائر**، ج ١، ص ١٦١.

٧٦- الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، ج ١، ص ٦٩.

كما يحلل النحاة الأسماء المبنية محددين فيها أصغر عناصر الدلالة فيها، يقول الزمخشري عن ضمير النصب "إياي" وفروعه: "والحروف التي تتصل بإيا من الكاف ونحوها لواحق للدلالة على أحوال المرجوع إليه، وكذلك التاء في أنت ونحوها وأخواته، ولا محل لهذه اللواحق من الإعراب، إنما هي علامات كالتنوين وتاء التأنيث وياء النسب"(٧٧).

ولا يخفى أن النحاة قد تتبعوا الأدوات المركبة بعضها مع بعض حرصا على الوصول إلى الأفراد النهائية للمركبات، ومن ذلك قولهم: "وتتصل "ما" بهذه الحروف إلا "عسى" و "لا"؛ فتكفها عن العمل وتهيئها للدخول على الجمل الفعلية، نحو ﴿**قُلْ إِنَّمَا يُوْحَى إِلَيَّ أَنَّمَآ إِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ**﴾(٧٨)"(٧٩). بل إن النحاة قد تابعوا التحليل مع أدوات لا يظهر فيها التركّب بشكل جازم؛ مما يفيد أن حديثهم عن التركّب في بعض الأدوات قد صدر عن إصرار منهم على الوصول بالتحليل اللفظي إلى آخر الشوط، ومن ذلك حديثهم عن التركب في أداة التشبيه كأن، فهي "مركبة، على الصحيح، وقيل بإجماع: من كاف التشبيه وأن، فأصل كأن زيدا أسد إن زيدا كأسد، فقدم حرف التشبيه اهتماما به، ففتحت همزة إن لدخول الجار"(٨٠)، ومن ذلك أيضاً حديثهم عن التركب في كأين "مركبة من كاف التشبيه وأي"(٨١)، "وقد جُعِلا كلمة واحدة، وحصل من مجموعهما معنى ثالث لم يكن لكل واحد منهما في حال الإفراد"(٨٢). كما يعرض بعض النحاة الموقف من إفراد "لن" وتركبها يقول: "والجمهور أنها حرف بسيط، وقال الخليل والكسائي إنها مركبة من لا أن، فأصلها "لا أن" حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال"(٨٣). ولا يخفى أن حديث النحاة عن التركب في الأدوات

٧٧- الزمخشري: **المفصل بشرحه** لابن يعيش، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ج ٣، ص ٩٨.

٧٨- سورة الأنبياء، الآية: ١٠٨.

٧٩- ابن هشام: **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط ٥، ١٩٦٧م، ج ١، ص ٣٤٧.

٨٠- الأشموني: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك مع حاشية الصبان وشرح الشواهد** للعيني، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ج ١، ص ٢٧١ – ٢٧٢.

٨١- الزمخشري: **المفصل**، ج ٤، ص ١٣٤.

٨٢- ابن يعيش: **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، القاهرة، ج ٤، ص ١٣٥.

٨٣- السيوطي: **همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية**، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ج ٢، ص ٣.

باب واسع في الدرس اللغوي العربي، وليس وراءه، في تصور البحث، أكثر من وعي عميق بضرورة متابعة التجزئة في الكلمات إلى الغاية التي يمكن أن تصل إليها.

* **مشكلات عدّ الضميمة الوحدة الصغرى بدلا من الكلمة:**

يرى البحث أن النحاة العرب كانوا موفقين إلى حد بعيد في عدّ الكلمة الوحدة الدلالية الصغرى دون الضميمة على مستوى التحليل اللفظي أو على المستوى التطبيقي للتجزئة، وذلك لما يمكن أن يورثه عدّ الضميمة الوحدة الدلالية الصغرى من مشكلات يمكن الإشارة إلى بعضها فيما يلي:

١- عدم حلّ الضميمة لمشكلة تعدد الدلالة في اللفظ المفرد، إذ إن بعض الضمائم التي لا يمكن تجزئتها لفظيا تحمل أكثر من دلالة، وذلك كنون المضارعة، مثلا، التي تفيد في وقت واحد التكلم والجمع، وككاف الخطاب التي تفيد الخطاب والتذكير أو التأنيث في وقت واحد؛ مما يفيد أن عَدَّ الضميمة الوحدة اللغوية الصغرى لن يقدم وحدة لغوية ذات دلالة مفردة. ويرجع تعدد الدلالة في الضميمة الواحدة في العربية إلى كونها لغة تصريفية لا إلصاقية؛ إذ شأن اللغة التصريفية أن يقابل الوجه الواحد من تصريفات الكلمة مجموعة من الدلالات بخلاف اللغة الإلصاقية التي يقوم كل "مورفيم" فيها بدلالة مفردة لا يتجاوزها. يقول بعض النحاة عن تعدد دلالة الضميمة الواحدة كالكاف من اسم الإشارة "ذاك" التي تفيد دلالة الشخص المتمثلة في الخطاب، ودلالة النوع، ودلالة العدد: "ولحق الكاف للدلالة على الخطاب وعلى حال المخاطب من كونه مذكرا أو مؤنثا، مفردا أو مثنى أو مجموعا"(٨٤).

وقد زاد بعضهم دلالة البعد في الكاف، يقول رادًّا دلالاتها إلى عناصرها المختلفة، يشرح نص الأشموني يقول: "للدلالة على الخطاب بالمادة، وقوله وعلى حال المخاطب أي بهيئته أو ما يلحقه. وأما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد"(٨٥)؛ وهو، كما لا يخفى، يردّ دلالة الخطاب إلى حرف الكاف ذاته، ودلالتَيْ النوع والعدد إلى حركة الكاف فتحة، أو كسرة وإلى الزيادات التي تلحقها، وهي "ما" حال التثنية مطلقا، والميم حال الجمع المذكر، والنون حال الجمع المؤنث. ثم يشير إلى أن دلالة البعد ترجع إلى القيمة الخلافية التي تتمثل في مقابلة اسم الإشارة مقترنا بالكاف باسم الإشارة غير مقترن بها.

٨٤- الأشموني: **شرح الأشموني**، ج ١، ص ١٤٠.

٨٥- الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ج ١، ص ١٤٠.

٢- عدم قبول كثير من الضمائم، إن لم يكن أغلبها، للانفصال والتجزئة، فهي ترد على الصور التالية:

أ- عمليات لغوية:

ويتمثل ذلك في عمليتي الإثبات والحذف اللتين تردان مع النون إثباتا وحذفا في الأفعال الخمسة ومع حرف العلة حذفا في المضارع الناقص. ولا يخفى أن الإثبات والحذف لا يمثل جزءا من لفظ الكلمة حتى يمكننا معه أن نتكلم عن انفصال عن اللفظ أو اندماج لا يمكن معه الانفصال.

ب- قيم خلافية:

يراد بالقيم الخلافية في اللغة "المقابلات، وهي وجوه الاختلاف بين هذه المباني"(٨٦) التي تمثل الصيغ اللفظية التي تتحقق بها المعاني اللغوية. وينسب بعض النحاة بعضا من الدلالات إلى التقابل بين وجهين ترد عليهما الصيغة لا إلى شيء في كل وجه، ومن إفادة القيم الخلافية أو التقابل بين الوجوه للدلالة أن يستفاد كونُ الضمير المتصل بالفعل الماضي ضمير رفع من سكون لام الفعل الذي اتصل به الضمير، إذ ترد اللام على وجهين متقابلين، هما سكون اللام وفتحها بحسب نوع الضمير رفعا ونصبا.

ومن ذلك أن يُتَصَوَّر الرفعُ والنصب أو الجزمُ في الأفعال الخمسة يرتد إلى مقابلة ثبوت النون لحذفها، لا إلى النون نفسها، ولا إلى الإثبات والحذف بوصفهما عمليتين يمكن أن تنسب إليهما دلالة الرفع وما يقابلها من نصب أو جزم، وذلك كما تمّ بيانه في النقطة السابقة.

ويمكن أن تُتَأَمّل القيم الخلافية، أيضاً، من دلالة الكاف في اسم الإشارة على البعد، إذ ورود الكاف في اسم الإشارة مقابل لعدم ورودها الذي يكون مع القريب، يقول بعض النحاة عن كاف الخطاب في اسم الإشارة: "أما دلالتها على البعد فعارض نشأ من استعمالهم إياها عند البعد"(٨٧). ولا يخفى أن القيم الخلافية ليست من أجزاء اللفظ حتى يتصور انفصالها عنه.

ج- هيئات بنيوية:

وهي، كما لا يخفى، لا تمثل جزءا لفظيا من الكلمة، ولذلك لا تقبل هذه الضمائم الانفصال عن الكلمة، إذ لا يبقى لفظ إذا ما جردت الكلمة عن الهيئة. ويكون ذلك في الأوزان الصرفية التي هي

٨٦- تمام حسان: **اللغة العربية: معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط ١، ١٩٧٣م، ص٨٢.

٨٧- الصبان: **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ج ١، ص ١٤٠.

الهيئة التي تصاغ عليها الكلمة؛ فهي عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات والسكنات الموضوعة وضعاً معيّناً(٨٨).

ويمكن الوقوف على كون الأوزان الصرفية ضمائم ذوات دلالة من مراجعة ما تفيده من دلالات في الأفعال وجموع التكسير، يقول بعض اللغويين العرب في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية: "فمنه جميع الأفعال؛ ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى "قام"، ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه"(٨٩). يشير في حديثه إلى ضميمتى الفعل المتمثلتين في المادة المعجمية والوزن، كما أضاف إليهما كون الدلالة تنتج دلالة تالية هي اقتضاؤه فاعلا، وقد حقق عدم صلاحية شيء في اللفظ لأن ترجع إليه، يقول عن دلالة اقتضاء الفعل للفاعل: "ولو كنت إنما تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت "قام" أن تختلف دلالتهما على الفاعل لاختلاف لفظيهما، كما اختلفت دلالتهما على الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر في هذا كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد وأكل وشرب وانطلق واستخرج عليه، لا فرق بين جميع ذلك"(٩٠).

د- أجزاء عدمية أو صفرية:

وتتمثل هذه الأجزاء العدمية أو الصفرية في علامتي التذكير والإفراد، حيث يستدل على التذكير من غياب علامة التأنيث، كما يستدل على الإفراد من غياب علامات التثنية والجمع. كما تتمثل في السكون، إذ لا يعد السكون جزءا من اللفظ لأنه لا يعني أكثر من كونه خلوا للكلمة من الحركة. ويعني كون السكون شيئاً عدميا أن علامة السكون لا تقبل، لفظيا أو عمليا، الانفصال عن الكلمة، إذ هي ليست جزءا لفظيا من هذه الكلمة حتى ينظر في إمكان انفصالها عنها أو شدة اندماجها معها. كما تتمثل الأجزاء العدمية في علامة الإعراب إذا كانت مقدّرة، إذ العلامة المقدّرة تمثل علامة صفرية لا وجود لها في اللفظ كذلك.

هـ- أجزاء لفظية من الكلمة:

تقبل العربية انفصال كثير من هذه الضمائم عن الكلمات التي ترد فيها، وتتمثل هذه الضمائم فيما يعرف بالعلامات الصرفية، مثل تاء التأنيث وعلامات التثنية وجمعي التصحيح، إذ لا يخفى

٨٨- الرضي: **شرح الرضي على الكافية**، ج ١، ص ٢٦.

٨٩- ابن جني: **الخصائص**، ص ١٠٠.

٩٠- السابق، ص ١٠١.

أنها أجزاء لفظية زيدت على الكلمات، وأنها يمكن أن تنفصل عن الكلمات التي تتضام معها. كما تتمثل هذه الأجزاء اللفظية في علامات الإعراب إذا كانت حركة ظاهرة فتحة أو ضمة أو كسرة، أو حروفا ألفاً أو واواً أو ياءً، وقد سبقت الإشارة إلى نص الرضي الذي يبيّن فيه أنها أجزاء لحقت آخر اللفظ. وتمتنع الحركات منها من الانفصال عن الكلمات نطقا لكوننا لا ننطق بالحركة إلا بعد حرف، إذ الحركة هي هيئة الشفتين عند نطق الصامت.

ويلحق بالعلامات الإعرابية علامات البناء إذا كانت ذوات دلالة، كما في حركة كاف الخطاب المتصلة باسم الإشارة، يقول الصبان عن مرجع دلالتي النوع والعدد في هذه الكاف: "قوله على حال الخطاب، أو بهيئته أو ما يلحق به"(٩١). وهو يريد بحال المخاطب نوعه تذكيرا وتأنيثا، وعددا إفرادا وتثنية وجمعا.

وقد قدّم نحاتنا بصدد العلامات الصرفية تصنيفا دقيقا في ضوء القابلية للانفصال وعدم القابلية له، إذ لا يقبل بعض هذه الأجزاء الانفصال. وقد صنّفوها إلى نوعين يتمثلان في: علامة صرفية متصلة بالكلمة فقط، فيمكن انفصالها عنها، وأخرى مندمجة في الكلمة، فلا تنفصل عنها بحال.

وقد جاء هذا التصنيف في حديثهم عن تاء التأنيث وألف التأنيث مقصورة وممدودة، حيث قرروا أن ألف التأنيث، مع كونها علامة صرفية على التأنيث، تشارك في الوزن الصرفي للكلمة وتعدّ جزءا منه، فلا يتصور انفصالها عن الكلمة لكونها جزءا من الوزن الذي لا ينفصل عن اللفظ، وذلك بخلاف تاء التأنيث التي لا تمثل أكثر من علامة صرفية تحققت من خلال زيادة التاء في لفظ المذكر، ونعود إلى المذكر إذا ما أسقطنا هذه التاء.

يلتفت بعض النحاة إلى امتناع فصل ألف التأنيث عن الكلمة بخلاف تاء التأنيث، يقول في مسألة جمع الاسم الذي آخره تاء تأنيث بالواو والنون، يقول: "إنما جمع ما في آخره ألف التأنيث بالواو والنون لأنها يجب قلبها إلى بدل لأنها صيغت عليها الكلمة، فنزلت منزلة بعضها، فلم تفتقر إلى أن تعوض بعلامة تأنيث الجمع بخلاف التاء فإنها يجب حذفها إلى غير بدل، لأنها ما صيغت عليها الكلمة، وإنما هي بمنزلة اسم ضم إلى اسم، فجعلت علامة تأنيث الجمع عوضا منها"(٩٢).

٩١- الصبان: **حاشية الصبان**، ج ١، ص ١٤٠.

٩٢- ابن الأنباري: **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ج ١، ص ٤٢.

ويقول آخر: "لما كانت ألف التأنيث تقع لازمة غير منفصلة من الكلمة كما كانت التاء منفصلة؛ لأن الكلمة بنيت عليها، فلما كان الأمر فيها على ما ذكر نزلوها منزلة ما هو من نفس الكلمة"(٩٣).

نخلص من التصنيف الذي ترد عليه الضمائم في العربية إلى أن الكثير منها لا يقبل التجزئة على مستوى التحليل اللفظي، إذ لا يقبل الكثير منها تطبيق التجزئة عمليا عليه، بل يمكن فقط معالجتها نظريا، أو الحديث عنها في إطار تحليل دلالات الكلمة. وهذا ما فعله علماء اللغة العرب؛ حيث رصدوا جميع الضمائم التي توجد في الكلمات من وزن صرفي وعلامة صرفية وعلامة إعرابية ونون تنوين ... إلخ، ولكنهم لم يذكروا أنها تمثل أجزاء من الكلمة على مستوى التحليل اللفظي، إذ امتنعوا عن تجزئة الكلمة لفظيا إلى ضمائمها.

لقد مثلت الدوال الصغرى في العربية مجموعة متنوعة يستعصى أكثرها على التحليل اللفظي؛ فإن الأنواع الأربعة منها، وهي العمليات اللغوية والقيم الخلافية وهيئات الكلمة والأجزاء العدمية أو الصفرية، ليست أجزاء مادية في اللفظ تقبل الانفصال عنه. ولم يكن، من ثمَّ، سبيل أمام النحاة إلا أن يتركوا الحديث عنها بوصفها الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى التحليل اللفظي، وأن يكتفوا برصدها في حديثهم عن الدلالات، إذ لا يعني الحديث عن الدلالات ضرورة تصور التجزئة الفعلية. ولا يعني هذا الصنيع إلا وعيا دقيقا بطبيعة الدوال الصغرى في العربية جعلهم يتخذون إزاءه الموقف الوسط الصحيح.

٣- عدم اطراد الوحدة اللغوية الصغرى إذا ما جعلناها الضميمة، وذلك لعدم قبول كثير من الضمائم في العربية للانفصال عن الكلمات التي تتضام معها، إذ لا يقبل الانفصال عن الكلمة من الضمائم إلا ما كان يمثل جزءا لفظيا من الكلمة، وهو ما يتمثل في العلامات الصرفية كتاء التأنيث وعلامات جمعي التصحيح. ولا يعني هذا الأمر إلا عدم دقة الحديث عن الضميمة بوصفها الوحدة اللغوية الصغرى في العربية، إذ ينبغي للوحدة اللغوية الصغرى للغة ما أن تكون مطردة على مستوى اللغة ويمكن تحديدها بشكل دقيق.

لم يقتصر اللغويون العرب، إذن، على تسجيل الكلمة بوصفها وحدة دلالية صغرى، بل سجّلوا جميع الضمائم أو الدوال التي يمكن أن تنطوي عليها مختلف الكلمات في العربية، فأثبتوا ضمائم الأوزان الصرفية كأوزان الأفعال والمشتقات وجموع التكسير وصيغ التصغير، والعلامات الصرفية كعلامات التأنيث والتثنية وجمعي التصحيح وغيرها والعلامات الإعرابية سواء كانت حركة تتبع

٩٣- ابن يعيش: **شرح المفصل**، ج ٥، ص ٥٧.

الحرف الأخير من الكلمة المعربة، أو مقدرة فيه، أو كانت حرفا زائدا على بنية الكلمة كالواو والألف والياء، أو كانت عملية لغوية، مثل إثبات النون أو حذفها أو حذف حرف العلة، أو كانت قيمة خلافية تقوم الدلالة معها من تقابل بين وجهين لصيغة واحدة. على أنهم لم يروا صلاحية هذه الضمائم لتكون الوحدة الدلالية الصغرى لما يمثله ذلك من مشكلات، لأنهم وجدوا أنفسهم أمام طبيعة لغوية خاصة بالعربية لا تساعد على الاستمرار في تجزئة اللفظة العربية أبعد من الكلمة؛ فالألفاظ في العربية، كما يرى بعض الباحثين: "ثلاثة أصناف: صنف لا يمكن تجزئته ألبتة لا عمليا ولا نظريا، ويجب اعتباره كلمة أي وحدة دنيا لا تتضمن وحدة دنيا مفيدة أصغر منها. صنف يمكن تجزئته نظريا بتجريد الصيغة من المادة الصوتية وتعيين معنى لكل من هذين الجزئين النظريين، وهذا يجب أيضاً أن يعتبر كلمة لأنه لا يمكن الفصل بين الجزئين في النطق. صنف يمكن تجزئته إلى جزئين متعاقبين[٩٤]، أو أكثر كل جزء بمعناه، وهذا الصنف ينبغي أن يحلل، رغم الظواهر، إلى أكثر من كلمة"[٩٥].

منظومة الوحدات:

يمكننا بعد تتبع أنواع الوحدات التركيبية في العربية أن نُقَدّم منظومة الوحدات التركيبية في العربية، وذلك على النحو التالي:

يمثل الكلام الوحدة الكبرى، كما أن الكلمة تمثل الوحدة الصغرى على مستوى اللفظ أو على المستوى التطبيقي للتحليل اللفظي، إذ لا تقبل جميع الضمائم والدوال في الكلمة أن تجزأ الكلمة إليها لفظيا، لأن بعض هذه الدوال لا يمثل جزءا من لفظ الكلمة. على أنه من الظلم كذلك ألا نقرر أن النحاة قد رصدوا الضمائم على اختلاف أنواعها على مستوى التحليل الدلالي لا اللفظي. ويقع بين الوحدتين الكبرى والصغرى وحدات أخرى، هي: الجملة التي تمثل وحدة أصغر من الكلام إذا ما كانت ترد جزءا في تركيب أكبر، والمركبات غير الإسنادية، والمركبات الصرفية.

٩٤- أشار البحث إلى أن العلامة الصرفية لا ينبغي عدها كلمة مستقلة وفصلها على المستوى النحوي لعدم تركبها مع الكلمة التي تتصل بها على النحو التي تتركب به الكلمات فيما بينها، ولعدم وجود دلالة نحوية بينها وبين الكلمة التي تتصل بها.

٩٥- عبد القادر المهيري: **مفهوم الكلمة في النحو العربي**، حوليات الجامعة التونسية، ٢٣، ١٩٨٤م، ص ٤٢. أعيد نشره في **نظرات في التراث اللغوي العربي** لعبد القادر المصيري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٩٣م، ص ٢٩.

وقد قدّم النحاة ترتيبا للوحدات التركيبية يرجع إلى قوة التماسك بين عناصرها المختلفة، مما يجعل تأصّل هذه الوحدات في كونها وحدات ليس متساويا. ويبَيّنُ بعضهم هذا الأمر، فيشير إلى أن مراتب الاتصال بين العناصر اللغوية خمس درجات، هي: الاتصال بين حروف الكلمة الواحدة، ثم اتصال المركب، ثم الصلة والموصول، ثم المضاف والمضاف إليه، ثم العامل ومعموله(٩٦).

وأوضح ما يفيده هذا النص أن وحدة الكلمة هي أبرز الوحدات وأصرحها، يليها وحدة المركب الذي نتصور أنه يقصد به المركب الصرفي عدديا وعلميا مزجيا أو إسناديا أو إضافيا، ثم بعد وحدة المركب الصرفي مركبُ الصلة مع الموصول القريب من المركب الصرفي، ثم مركب الإضافة الذي يعد من المركبات النحوية غير الإسنادية، وأخيراً مركب العامل مع معموله.

كما يفيد هذا النص، أيضاً، أن إمكان الانفصال يكون معدوما في الكلمة التي يبلغ الاتصال بين عناصرها ذروته، وأن إمكان الانفصال يتزايد إذا ما تحركنا وفق المخطط التالي من أسفل إلى أعلى فيبلغ أقوى حالاته في الوحدة النحوية الإسنادية ومركب العامل والمعمول.

ويمكن تصوير منظومة الوحدات التركيبية في الدرس اللغوي العربي وفق طريقي اللفظ والمعنى أو على المستويين التنظيري والتطبيقي للتحليل على النحو التالي:

مخطط الوحدات التركيبية في العربية

		تحليل لفظي/ تطبيقي عملي	تحليل دلالي/ نظري
	أ- الكلام	-	-
	١- الإسنادي = وحدة تركيبية كبرى		
* الوحدة النحوية (المركب النحوي)	ب- الجملة	-	-
	٢- غير الإسنادي (أ. إضافي/ ب. تمييز /.... إلخ)	-	-
* الوحدة الصرفية	١- المركب الصرفي (أ. صلة/ ب. عددى ..... إلخ)	-	-
	أ- الكلمة	-	
	٢- المفرد الصرفي = وحدة تركيبية صغرى		
	ب- الضميمة	X	-

٩٦- سعيد الفارقي: **تفسير المسائل المشكلة في أول المقتضب**، مخطوط بمكتبة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، ق ق ٨-١٠.

يمكننا أن نلخص ما يفيده هذا المخطط في:

١- أن جميع الوحدات التركيبية موجودة على مستوى التحليل الدلالي، أو على مستوى التحليل النظري، وأن الوحدات التركيبية موجودة في التحليل اللفظي باستثناء وحدة الضميمة التي تتخلف في التطبيق العملي للتحليل اللفظي، ولذلك وضع البحث لها علامة (X). ويعني ذلك أيضاً.

أ- أن الكلمة هي الوحدة الدلالية الصغرى على مستوى تحليل اللفظ، أي في التطبيق العملي للتحليل والتجزئة، وأن الضميمة هي الوحدة الدلالية الصغرى بالنظر إلى الدلالة أو الدرس النظري للتحليل.

ب- أن ثمة انقطاعا بين الضميمة والكلمة في تحليل اللفظ، وأن ليس ثمة انقطاع بينهما في تحليل الدلالة.

٣- أن الكلام هو الوحدة اللغوية الكبرى في تحليل اللغة لفظا أو دلالة، فهو سقف للتحليل لفظا ودلالة.

٤- أن في العربية وحدات تركيبية وسط بين الوحدتين الكبرى والصغرى، فليستا الوحدتين الوحيدتين في العربية.

يعني ذلك أن درسنا اللغوي قد تضمّن كثيرا من أفكار الدرس اللغوي التي تدور حول الوحدات التركيبية؛ فلم يقف مع الكلمة بوصفها "أشيع وحدات التحليل اللغوي"(٩٧)، بل التفت إلى المورفيم الذي مثل في الدرس اللغوي المعاصر "الوحدة اللغوية الثانية"(٩٨) بعد "الفونيم".

ويلزمنا إذا كنا بصدد تحديد الوحدات التركيبية التي تقع وسطا بين الكلام والكلمة أن نرجع إلى تراثنا اللغوي؛ فقد وقف على تلك الوحدات كما فعل الدرس اللغوي المعاصر الذي صنّف الوحدات التركيبية التي استنبطها في تحليله اللغوي، وصنفها في "مكوّنات مباشرة ووسيطة ونهائية"(٩٩). ويرجع تصنيف الوحدات إلى مباشرة ووسيطة ونهائية، كما تكشف مصطلحاته، إلى موقع هذه الوحدات التركيبية بعضها من بعض. وهي ترد في الدرس اللغوي المعاصر على النحو التالي:

97- Guzman, Videa (et. al) (1993) ***Morphology: The Study of Word Structure,*** Contemporary Linguistics: An Introduction by O Grady, William (et. al), New York: st. Martin's Press, p. 112.

98- Gleason, H. A. (1961 [1963]) ***An Introduction to Descriptive Linguistics,*** New York: Holt, Rinehart and Winston, p. 11.

99- Dinneen, Francis P. (1967) ***An Introduction to General Linguistics,*** New York: Holt, Rinehart and Winston, Inc., p. 57.

- **المكوّنات النهائية ـ Ultimate Constituents:**

وهي تقع على المورفيمات؛ فقد وردت وحدة المورفيم في التحليل اللغوي المعاصر بوصفها الوحدة الدلالية الصغرى؛ حيث "برز المورفيم في اللغويات الأمريكية، مع الفونيم، بوصفه وحدة التحليل الأساس"(١٠٠). ويعرف بأنه "كل سلسلة فونيمات ذات دلالة لا تتكون من سلاسل أصغر ذات دلالة"(١٠١). وقد سميت وحدة المورفيم هذه بالمكون النهائي إشارة إلى أنها آخر مراحل التحليل؛ إذ لا يستمر التحليل أبعد منها لكونها أصغر وحدة لغوية ذات دلالة.

وهو، كما لا يخفى، يقابل في العربية كلماتها، التي تمثل وحدات مفردة اللفظ، ولكنها لا تشتمل على دلالة مفردة، كما يقابل فيها أيضاً العلامات الصرفية والإعرابية.

- **المكوّنات المباشرة ـ Immediate Constituents:**

ويراد بها تلك المركبات التي يتكون منها أي مركب مباشرة، فالجملة لها مكوّنات تتكون منها مباشرة، وهي ترد في الطبقة التالية لها. ومن أبرز ما يقال له المكوّنات المباشرة للجملة المركب الفعلي **VP** والمركب الاسمي **NP** اللذان تتركب الجملة منهما مباشرة في اللغة الإنجليزية. كما تعدّ أداة التعريف والاسم مكونين مباشرين لمركب الاسم.

- **المكوّنات الوسيطة ـ Mediate Constituents:**

ويراد بها تلك المكوّنات التي تقع بين المكوّنات النهائية (المورفيمات) والوحدة الكلية "الجملة". وهي، بذلك، تلك المكوّنات التي تتكون منها الجملة والمكوّنات المباشرة بشرط ألا يكون ما تتكون منها المكوّنات المباشرة مورفيمات.

ينبغي أن نقوم بتحديد مكوّنات التركيب في العربية أو وحداته التركيبية في ضوء طبيعة العربية التركيبية. كما يجد الباحث في التراث اللغوي العربي كثيرا من الأفكار التي خرجت وفق هذه الطبيعة.

خاتمة:

يسهم هذا البحث على صعيد اللغة العربية ذاتها ببيان طبيعة التركيب اللغوي فيها؛ إذ يقوم على دراسة جانب من جوانبه وهو جانب الوحدات التركيبية في العربية وبخاصة تلك الوحدات

100- Greenberg, Joseph H. (1957***) "The Definition of Linguistic Units",*** Essays in Linguistics Chicago: The University of Chicago Press, p. 18.

101- Bloomfield, Leonard (1933 [1935]) ***Language,*** London: George Allen & Unwin LTD., p. 161 & Harris, Z. (1942) ***"Morpheme Alternants in Linguistics Analysis",*** Language 18, p. 169.

التركيبية الوسيطة التي تتوسط بين الكلمة والجملة والضمائم التي تمثل وحدات دلالية أصغر من الكلمة عرفها الدرس اللغوي المعاصر باسم المورفيمات؛ حيث لا يزال هذان النمطان من الوحدات التركيبية في العربية، على الرغم مما كتب فيهما، بحاجة إلى مزيد من البحث والدراسة. وقد قدَّم بهذا لصدد مجموعة أمور نلخص أهمها فيما يلي:

أ- تقديم مجموعة الوحدات التركيبية الكبرى والوسيطة والصغرى التي ترد في التركيب اللغوي للعربية.

ب- تصنيف هذه الوحدات التركيبية المختلفة في أنماط رئيسة وفرعية وفئات لكل نمط رئيس ويتمثل النمطان الرئيسان في الوحدتين النحوية التي لا تكون إلا مركبا، والصرفية التي ترد مركبا صرفيا ولفظا مفردا. وقد بيَّن البحث الأنماط الفرعية لهذين النمطين الرئيسين، فوضع تحت الوحدة النحوية كلا من المركب الإسنادي والمركب غير الإسنادي، ووضع تحت الوحدة الصرفية المركب الصرفي والوحدة الصرفية المفردة. ثم ذكر فئات الأنماط الفرعية، فجعل من فئات المركب الإسنادي كلا من الكلام والجملة، وجعل من فئات المركب غير الإسنادي كلا من مركب الإضافة والتمييز مع المُمَيَّز والتوابع والحروف مع مدخولاتها، وجعل من فئات المركب الصرفي مركب الصلة والمركبات العددية والعَلَمِّية مزجية وإسنادية وإضافية وكلا من الظروف والأحوال المركبة وأل مع المحلى بها و "ها" مع اسم الإشارة. وأخيراً جعل الوحدة الصرفية المفردة تتمثل في فئتين، هما الكلمة والضميمة.

ج- بيان الدوال اللغوية التي تنطوي عليها الكلمة والتي تمثل ضمائم تقابل ما يقدمه الدرس اللغوي المعاصر باسم المورفيمات، وقد قَدَّمَها في الأنماط التالية: (العمليات اللغوية، والقيم الخلافية، والهيئات البنيوية، والأجزاء العدمية، والأجزاء اللفظية).

د- تحقيق موقف الضمائم على اختلاف أنماطها من الانفصال الذي تلزم متابعته إلى آخر مداه.

هـ- بيان تعدد دلالات كثير من الضمائم التي تقبل الانفصال، فلا يعني فصل الضمائم وجود وحدة مفردة الدلالة، أي أن مشكلة تعدد الدلالة التي ترد في الكلمة لا تنتهي مع الضميمة.

كما يسهم البحث على صعيد التراث اللغوي العربي بتقديم الرؤية الدقيقة التي ينطوي عليها هذا التراث بخصوص تركيب العربية، وذلك من خلال جملة من الأمور يتمثل أهمها فيما يلي:

أ- مناقشة المقولة التي تقرر أن النحو العربي يقوم على فكرة تحليل المكوّنات النهائية، وبيان أن اهتمام النحو العربي لم يحل دون الوعي الدقيق بوحدات التركيب على اختلاف أنماطها. وقد قدم البحث جملة من نصوص التراث اللغوية المتميّزة التي تكشف عن

وعيهم بمختلف الوحدات التركيبية وعن تفاوت التماسك بين عناصر التراكيب فالاتصال ذو درجات وفقا لنمط التركيب.

ب- توجيه موقف النحاة من الضميمة، وبيان أنهم يذكرونها على مستوى الدرس النظري للوحدات وفي التحليل الدلالي، ولا يتركونها إلا في التطبيق العملي للتحليل أو في التحليل اللفظي للغة.

ج- بيان وعي اللغويين العرب بجملة من المبادئ اللغوية المعاصرة كإدراكهم، مثلا، أن التركيب الإسنادي ذو وجهين وجه التركيب ووجه الوحدة.

* * * *